



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة البصرة



ISSN::1994-4721

ISSN:On Line:
(3006-4910)

مجلة دراسات البصرة

دراسات قانونية

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١١٦١) لسنة ٢٠٠٨

مجلة علمية محكمة فصلية تصدر عن مركز
دراسات البصرة والخليج العربي بالتعاون
مع كلية القانون / جامعة البصرة

E-mail: bjbs@uobasrah.edu.iq

السنة: واحد وعشرون / حزيران
٢٠٢٦

العدد : (٦٨)

مجلة دراسات البصرة

السنة التاسعة عشرة العدد (٦٨) حزيران ٢٠٢٦

رئيس التحرير أ.د. مريم عبدالنبي عبد المجيد
مدير التحرير أ.م. معتز قصي ياسين

هيئة التحرير

أ.د. عقيل فاضل الدهان أ.د. تيسير احمد عبل الركابي

كلية القانون / جامعة البصرة

أ.د. مصلح عبد الفتاح النجار أ.د. نادر حسن كاظم

الجامعة الهاشمية/ كلية الآداب /الأردن جامعة البحرين/ كلية الآداب

أ.م.د. فاطمة الشبيدي أ.م.د. محمد حسين نواب

سلطنة عُمان جامعة طهران

أ.د. إشراق سامي عبدالنبي أ.د. مريم خير الله خلف

أ.د. قيس ناصر راهي أ.م.د. عباس عبدالعزيز صهيود

أ.م. عبدالحليم عبدالحافظ خالد

مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ جامعة البصرة

أ.م.د. سامي جودة بعيد / مركز ذي قار للدراسات التاريخية والأثرية/جامعة ذي قار

معتد الترجمة الإنجليزي
أ.م.د. حسن عبدالجبار ناجي الياسري
الجامعة العراقية / كلية الآداب

الإشراف اللغوي
أ.د. مريم عبدالنبي عبدالمجيد
م.م. رشا مسلم يعقوب

الإشراف الفني

ر. أبحاث. إلهام عبدالستار محمد ر. أبحاث. خلود عدنان رمضان

قواعد النشر

- (١) أن يكون البحث معنياً بالدراسات القانونية ذات الطابع العملي والنظري في تخصصات القانون المختلفة، ما كان منها في القانون العام، أو القانون الخاص، ودراسة القرارات القضائية المرتبطة بكل قانون، فضلاً عن دراسة القوانين المقارنة، بهدف تطوير القوانين النافذة.
- (٢) ينبغي اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في البحوث، بما في ذلك المنهجية السليمة في التوثيق والإشارات فضلاً عن وضوح العبارة وسلامة اللغة.
- (٣) يشترط في البحث ألا يكون قد نُشر، أو قَدّم للنشر في مكان آخر.
- (٤) يرافق البحث ملخص على أن لا يزيد عن عشرة أسطر، وأربعة كلمات مفتاحية، مع ترجمة الملخص والكلمات المفتاحية للغة الإنجليزية.
- (٥) يُطبع عنوان البحث واسم الباحث ولقبه العلمي ومؤسسته العلمية مع الإيميل الخاص باللغة العربية والإنجليزية في ورقة مستقلة.
- (٦) تثبت هوامش البحث ومراجعته في نهاية البحث.
- (٧) تثبت قائمة المصادر باللغة العربية والإنجليزية.
- (٨) يشترط ألا يزيد البحث عن ثلاثين صفحة.
- (٩) تُعرض البحوث المقدمة للنشر على محكمين من ذوي الاختصاص، ويطلب من الباحث كتابة تعهد بإجراء التعديلات المقترحة وتقديم نسخة إلكترونية للبحث بصورته المعدلة، ثم تدقق نسخة البحث المعدلة من أستاذ اختصاص لغة عربية (حيث يقوم بتعديل الأخطاء الطباعية والنحوية والأسلوبية إلكترونياً).
- (١٠) يُقدم البحث مطبوعاً بثلاث نسخ على ورق (A4)، وبمرافقتها نسخة إلكترونية).
- (١١) يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنية خاصة بالمجلة ولا ترتبط بمكانة البحث أو الباحث.
- (١٢) لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تُنشر.
- (١٣) يجب أن تقدم الجداول الإحصائية والرسوم البيانية والخرائط مستقلة عن النص في ورق (A4) مع ذكر رقم الجدول أو الشكل، ومن الضروري أن تتسم هذه الأشكال بالوضوح لتسهيل عملية إعادة طبعها.
- (١٤) لا يمنح قبول النشر ما لم يسلم الباحث المبلغ المخصص لتكاليف النشر وقدره (٧٥,٠٠٠) ألف دينار للبحث المتكون من (٢٥) صفحة. وما زاد عن هذا العدد يدفع الباحث (٢٠٠٠) دينار إضافية لكل صفحة.

تعنون المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:

(جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي - ص. ب ٣٧)

E-Mail : bjbs@uobasrah.edu.iq

أخلاقيات النشر

تعتمد مجلة دراسات البصرة قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم بالنسبة للباحث والقراء (المحكّمين) على حد سواء، وتحيل كل بحث قابل للتحكيم على قارئین معتمدين لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاط محددة، وفي حال تعارض التقييم بين القراء، تحيل المجلة البحث على قارئ مرجح آخر.

- تعتمد مجلة دراسات البصرة قراء موثوقين ومجربين ومن ذوي الخبرة بالجديد في اختصاصهم.
- تعتمد مجلة الخليج العربي تنظيمياً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير والمراقبة الوظيفية.
- تقدم المجلة في ضوء تقارير القراء خدمة دعم فني ومنهجي ومعلوماتي للباحثين بحسب ما يستدعي ذلك ويخدم تجويد البحث.
- تلتزم المجلة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلات معينة، بناء على ما يرد في تقارير القراء، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلة دراسات البصرة بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعة والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقييم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- احترام قاعدة عدم تضارب المصالح بين المحررين والباحث، سواء كان ذلك نتيجة علاقة تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى، أو روابط مع أي مؤلف من المؤلفين، أو الشركات، أو المؤسسات ذات الصلة بالبحث.
- تنقيد مجلة دراسات البصرة بعدم جواز استخدام أي من أعضاء هيئتها أو المحررين المواد غير المنشورة التي يتضمنها البحث المحال على المجلة في أبحاثهم الخاصة.
- حقوق الملكية الفكرية: تملك المجلة حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى المقالات المنشورة فيها. ولا يجوز إعادة نشرها جزئياً أو كلياً، سواء باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذن خطي صريح من المجلة.
- تنقيد مجلة دراسات البصرة في نشرها مقالات مترجمة تقيداً كاملاً بالحصول على إذن الدورية الأجنبية الناشرة، وباحترام حقوق الملكية الفكرية.

دليل المقيمين

- إن المهمة الرئيسية للمقيم العلمي للبحوث المرسله للنشر، هي أن يقرأ المقيم البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة وتقييمه وفق رؤى ومنظور علمي أكاديمي لا يخضع لأي آراء شخصية، ومن ثم يقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة حول البحث المرسل إليه.
- قبل البدء بعملية التقييم، يرجى من المقيم التأكد من استعداده الكامل لتقييم البحث المرسل إليه وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، وهل يمتلك المقيم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمقيم أن يعتذر ويقترح مقيماً آخر.
- بعد موافقة المقيم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، فإن عملية التقييم يجب أن تجري وفق المحددات الآتية:
- يجب أن لا تتجاوز عملية التقييم العشرة أيام كي لا يؤثر ذلك بشكل سلبي على المؤلف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأي سبب كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم إلا بعد أخذ الإذن الخطي من المؤلف ورئيس هيئة التحرير للمجلة أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأي منافع شخصية أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلف أو المؤسسات الراعية له.
- الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح.
- يجب أن لا يتأثر المقيم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلف أو أية اعتبارات شخصية أخرى.
- هل أن البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلة.
- فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
- هل إن فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كانت نعم، يرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسه ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول إليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ما هي المشكلة التي قام بدراستها.
- مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثه بشكل علمي و مقنع.
- يجب أن تجري عملية التقييم بشكل سري وعدم اطلاع المؤلف على أي جانب فيها.
- إذا أراد المقيم مناقشة البحث مع مقيم آخر فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أن لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين مقيم البحث ومؤلفه تخص البحث المرسل للنشر، ويجب أن ترسل ملاحظات المقيم إلى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.
- إذا رأى المقيم بأن البحث مستلاً من دراسات سابقة، توجب على المقيم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.
- إن ملاحظات المقيم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيسي في قرار قبول البحث للنشر من عدمه، كما يرجى من المقيم الإشارة وبشكل دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديل بسيط ممكن أن تقوم بها هيئة التحرير وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديل جوهري يجب أن يقوم بها المؤلف نفسه.

المحتويات

مجلة دراسات البصرة العدد (٦٨) حزيران / ٢٠٢٦
دراسات قانونية

رقم الصفحات	كلمة العدد	ت
٣٠-١	عقد التأمين البحري في ضوء التزامات المؤمن والمؤمن له دراسة مقارنة د. كاظم رسن عبدالصاحب كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز / جامعة البصرة للنفط والغاز	١
٦٢-٣١	وَسَائِلُ الضَّبْطِ الإداريِّ إِزَاءَ الحَقِّ فِي بِيئَةِ نَظِيفَةٍ فِي القَانُونِ العِرَاقِيِّ م.د. حسام الدين فالح المديرية العامة للتربية في محافظة البصرة	٢
٨٨-٦٣	معوقات العمل الدولي بشأن مكافحة المخدرات م.د. حميد طارش ساجت كلية القانون / جامعة اوروك	٢
١١٢-٨٩	دور الاليات المؤسسية لإدارة النزاع في ظل عالم متعدد الأقطاب: دراسة مستقبلية م. د. عادي سليمان محمود كلية القانون والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية / جامعة كركوك	٤
١٥٢-١١٣	عقوبة العمل للمنفعة العامة كبديل للحبس دراسة مقارنة في ضوء السياسة الجنائية المعاصرة م.د. خالد جمال حامد عبد الشافي الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا / قسم علوم الأدلة الجنائية / ذي قار	٥
١٧٨-١٥٣	التحكيم الجنائي الدولي باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي م.د. اسيل كامل عاجل م.د. سناء رحيم سلمان جامعة التقنية الجنوبية / المعهد التقني ناصرية م.د. ازهار اعويني عبد الرضا / جامعة الفرات الأوسط / الكلية بوليتكنك كربلاء	٦
٢٢٢-١٧٩	النطاق الشخصي والموضوعي لاتفاق التحكيم دراسة مقارنة م. زينب ستار جبار كاظم كلية القانون / جامعة ميسان	٧

٢٤٦-٢٢٣	دور الذكاء الاصطناعي في تسهيل عملية التقاضي في الدعوى المدنية "دراسة مقارنة" م. زمن فوزي كاطع كلية القانون/ جامعة البصرة	٨
٢٧٦-٢٤٧	الابتكار الإداري في مواجهة مبدأ المشروعية: نحو نموذج قانوني متوازن لحماية المصلحة العامة م.م. علي زيدان قاسم م.د. عماد فوزي يوسف كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز/جامعة البصرة للنفط والغاز	٩
٣١٤-٢٧٧	المواجهة الجنائية للحركات الدينية المتطرفة (حركة القربان أنموذجاً) م.م. نور حسن التميمي كلية القانون/ جامعة البصرة	١٠
٣٣٨-٣١٥	الاعتبارات السياسية للقضاء الدستوري في العراق م.م. علي كاظم كريم الموسوي المديرية العامة للتربية في ذي قار	١١
٣٦٤-٣٣٩	انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة سيطرة داعش في العراق م.م. إسراء فيصل عبدالله المديرية العامة لتربية البصرة/ قسم الإشراف الاختصاصي	١٢
٣٨٤-٣٦٥	حدود سلطة الإدارة في سحب القرارات الإدارية المعيبة في التشريعات الحديثة الوطنية والمقارنة م.م. أنوار أحييني عاشور المديرية العامة لتربية البصرة / قسم الامتحانات	١٣
٤١٤-٣٨٥	التكليف الفقهي والقانوني لتقنيات الإحصاب الاصطناعي (دراسة مقارنة في المشروعية والضوابط) م.م. سجي صاحب هذال قسم الشؤون القانونية / جامعة النهرين/ بغداد	١٤
٤٥٠-٤١٥	الأمن السيبراني كأحد متطلبات الأمن الدستوري دراسة في ضمانات الدولة الحديثة م.م. حسام سعد جاسم الزامل جامعة القاسم الخضراء	١٥
٤٧٢-٤٥١	الذكاء الاصطناعي والجرائم الرقمية والإطار القانوني للمساءلة الجنائية في العراق م.م. بتول لفته عبد الزهرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي/ قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية/ جامعة البصرة	١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

القانون ووسائل التواصل الاجتماعي

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم خلال العقود الأخيرة، لم تعد وسائل التواصل الاجتماعي مجرد أدوات للتواصل وتبادل المعلومات، بل أصبحت ظاهرة اجتماعية، وقانونية، وسياسية، واقتصادية، ذات تأثير عميق في بنية المجتمعات الحديثة، فقد أسهمت هذه الوسائل في إعادة تشكيل أنماط الاتصال الإنساني، وأوجدت فضاءات جديدة للتعبير عن الرأي، وممارسة الحقوق والحريات، وتبادل المعرفة، ومتابعة الشأن العام، الأمر الذي جعلها أحد أبرز مظاهر الثورة الرقمية المعاصرة، وأكثرها تأثيراً في حياة الأفراد والدول على حد سواء.

وإذا كانت التطورات التقنية قد فتحت آفاقاً واسعة أمام ممارسة حرية التعبير، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، فإنها في المقابل أفرزت تحديات قانونية معقدة ومتشعبة، فرضت على الأنظمة القانونية ضرورة إعادة النظر في كثير من المفاهيم والقواعد التقليدية، التي نشأت في ظل بيئة مادية تختلف جذرياً عن البيئة الرقمية، فالقانون، بوصفه أداة لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتحقيق العدالة والاستقرار، وجد نفسه أمام واقع جديد، يتسم بالسرعة والتعقيد والعالمية، الأمر الذي يتطلب استجابات تشريعية وقضائية وفقهية قادرة على مواكبة هذه المتغيرات.

لقد أثارت وسائل التواصل الاجتماعي العديد من الإشكالات القانونية، التي أصبحت محل اهتمام متزايد من قبل المشرعين، والقضاة، والباحثين القانونيين. فمن ناحية، برزت تحديات تتعلق بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، في ظل التوسع الكبير في جمع المعلومات وتحليلها وتداولها عبر المنصات الرقمية، وما يرافق ذلك من مخاطر انتهاك الحياة الخاصة للأفراد، أو استغلال بياناتهم بطرق غير مشروعة. ومن ناحية أخرى، ظهرت إشكاليات تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية عن المحتوى المنشور إلكترونياً، سواء تعلق الأمر بالمستخدمين، أو مزودي الخدمة، أو الشركات المالكة للمنصات الرقمية.

كما أفرزت البيئة الرقمية أنماطاً جديدة من الجرائم، والسلوكيات غير المشروعة، مثل جرائم الابتزاز الإلكتروني، والتشهير الرقمي، وانتحال الشخصية، والاحتيال الإلكتروني، وخطاب الكراهية، ونشر المعلومات المضللة، الأمر الذي استدعى تطوير منظومة التشريعات الجنائية والإجرائية، بما يضمن مواجهة هذه الأفعال وتحقيق الحماية القانونية اللازمة للأفراد والمجتمع. وقد امتدت هذه التحديات إلى المجال الدولي، حيث أصبحت الجرائم الإلكترونية ذات طبيعة عابرة للحدود، بما يثير تساؤلات معقدة بشأن الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، وآليات التعاون الدولي في مجال مكافحة والملاحقة القانونية.

وفي السياق ذاته، فرضت وسائل التواصل الاجتماعي تحديات جديدة على منظومة حقوق الملكية الفكرية، في ظل سهولة تداول المصنفات الفكرية، وإعادة نشرها، وتعديلها، دون الحصول على التراخيص اللازمة، فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بحقوق المؤلف، والحقوق المجاورة، وحماية العلامات التجارية، والأسماء التجارية في الفضاء الرقمي.

إن مواكبة التحولات الرقمية لم تعد خياراً فكرياً أو ترفهاً أكاديمياً، بل أصبحت ضرورة تفرضها متطلبات الواقع المعاصر. ومن هنا تبرز أهمية البحث العلمي القانوني، بوصفه أداة أساسية لفهم هذه التحولات، وتحليل آثارها، واستشراف مستقبلها، بما يساعد المشرع والقاضي والباحث والممارس القانوني، على التعامل مع القضايا المستجدة بكفاءة وفاعلية.

ومن الله التوفيق

أ.د. عقيل فاضل الدهان

عميد كلية القانون / جامعة البصرة